

استثمار المسلك الشيعي في ردّ أحاديث الصحيحين عند الحديثين

– الرؤية النقدية –

إعداد الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ الحديث وعلومه

كلية أصول الدين قسم الكتاب والسنة

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ الله تعالى بعث نبيّه ﷺ في هذه الأمة فشرفّت به، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وأنزل الله كتابه هداية للعالمين، وأمر نبيّه ﷺ أن يبيّن ما نزلّ لعباده، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ومن هنا أصبح بيان النبيّ ﷺ للقرآن من وظائفه العظيمة، ومنه تقرر أنّ السنّة النبوية مصدر من مصادر تفسير كلام الله تعالى، وهذا الذي قصده مكحول رحمه الله بقوله: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"⁽¹⁾، وأيضا يجي بن أبي كثير حينما قال رحمه الله: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاضٍ على السنة"⁽²⁾.

وقد جمع أئمة الحديث سنّة النبيّ ﷺ في مصنفات خاصة، حفاظا على بيان القرآن الكريم، واجتهد بعضهم في جمع ما صح من ذلك في كتب عرفت بالصحاح، إلا أنّه لم يصفو منها إلا كتابان تلقتهما الأمة بالقبول عبر العصور، وهما: صحيح البخاري ومسلم، لذلك اعتنى العلماء بهذين الكتابين عناية فائقة، شملت جوانب عديدة، فكان منها: المستخرجات، والمستدركات، والشروحات، وكتب حول رجالهما، والجمع بينهما والاختصار، وشرح الغريب، وبيان المشكل، وإعراب ألفاظها، بالإضافة إلى أنّ البخاري ومسلم عرضا كتابيهما على أساطين علماء الحديث في عصرهما، فأقروهما واستحسنوهما، ممّا يؤكّد على تحقق شرطهما، المتمثل في الاختصار على إخراج الحديث الصحيح.

(1) أخرجه الدارمي في السنن: (145/1)، وابن بطة في الإبانة: (253/1) رقم: [88]، وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (291/12).

(2) أخرجه ابن بطة في الإبانة: (254/1) برقم: [89]. وقد سئل الإمام أحمد عن قولهم: "السنة قاضية على القرآن"؟ فقال رحمه الله: "ما أحسر على هذا أن أقوله، ولكنّي أقول: إنّ السنة تفسر الكتاب وتبينه". ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (1194/2) رقم: [2354].

"فالقطة بأصحية الصحيحين متفق عليه بين علماء الحديث قاطبة، وأهل السلف عامة - كما ذكر الإمام سراج الدين البلقيني رحمه الله -... والإجماع على أمر ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهل فنه، فالإجماع في الفقه مرتبط بالفقهاء، وفي النحو مرتبط بالنحويين، وفي الحديث مرتبط بالمحدثين"⁽³⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث، كجمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق، كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ"⁽⁴⁾.

وهذا لا يتعارض مع ما ورد من انتقادات سجلها الحاكم النيسابوري، والدارقطني، والبيهقي، وابن عمّار الشهيد، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الغساني، وغيرهم، على أحاديث يسيرة في الصحيحين، وإنما يعطيها مصداقية أكثر، ويزيد المسلمين يقيناً فيهما؛ ذلك أنّ نقاد الحديث لم يجاملوا أحداً على حساب السنة النبوية، بل تتبعوا أحاديث الصحيحين، وتكلموا على أدنى علة ظهرت لهم.

فالإمام الدارقطني - على سبيل المثال -، يقول رحمه الله في مستهل كتابه التتبع⁽⁵⁾:
"ابتداءً ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها".

(3) الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، مكانة الصحيحين: (ص/123). المطبعة العربية الحديثة القاهرة، الطبعة الأولى (1402هـ).

(4) مجموع الفتاوى: (13/18). تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، درا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الثالثة (1426هـ-2005م).

(5) ص/120، دراسة وتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية (1405هـ-1985م).

مما لا ريب فيه أنّ "هذا النص واضح جداً في موضوع هذا الكتاب، هو ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، مع بيان عللها والصواب منها... والذي يبدو بوضوح من محتوى كتاب التتبع وإمعان النظر في عمل الدارقطني فيه: أن الأحاديث التي بين عللها تصنف على أنواع:

منها: الأحاديث التي احتج بها البخاري ومسلم.

ومنها: ما أورده كل منهما في المتابعات.

ومنها: ما أورده كل منهما على سبيل الاحتياط أو الاستئناس.

ومنها: ما أورده كل منهما على سبيل التتبع وبيان العلل.

ومنها: ما ذكره مسلم في المقدمة.

أما النوع الأول فعدده قليل جداً بالنسبة إلى الأنواع الأخرى إلا النوع الأخير، والذي يصلح فيه القول أن الشيخين قد أخلا فيه بشروطهما والتزامهما بما هو النوع الأول دون سواه، فإن الأنواع الأخرى كلها تكون خارج الأصول، ولم يذكر شيئاً منها إلا على سبيل الاعتضاد أو الاحتياط أو الاستئناس أو التتبع وشرح العلة، وغاية ما يقال بالنسبة إلى هذه الأنواع أن الإمام الدارقطني أوضح السبب الذي كان يدفع كلاً من البخاري ومسلم إلى أن يذكر الأحاديث على ذلك النحو هو وجود علة فيها، وفي نفس الوقت فإن الإمام الدارقطني يفيدنا أيضاً من خلال تتبعه لأحاديث الصحيحين دقة الشيخين في تصحيح الأحاديث وتعليلها ووضعها في مواضعها اللائقة من الصحيح، أما البخاري فكثيراً ما يرويها معلقة بينما يوردها مسلم في أواخر الباب.

وعندما نلفي الإمام الدارقطني يؤيد أحياناً صنيع الشيخين في التصحيح أو التعليل أثناء التتبع، أو نلفي الإمام أبا مسعود الدمشقي يصرح في بعض المواضع من التتبع أن الإمام مسلماً إنما أراد تبين الخلاف لا أنه يثبت الحديث، يمكننا أن نقول: إن هؤلاء الأئمة لم يقصدوا بتتبعهم لأحاديث الشيخين توجيه الطعن نحوهما لسبب إخلالهما بشروط الصحيح وعدم التزامهما بها، وإنما أرادوا أن يبرزوا الفوائد النقدية التي تكمن في صنيعهما والتي تحتاج

إلى توضيحها، كما أرادوا أن يؤكدوا بأن الكتابين من أصح ما صنفه البشر على الإطلاق،
حيث إنهم لم يتحصلوا من خلال تتبعهم على جانب الإخلال إلا في عدد قليل جداً من
جملة الأحاديث التي تربو على سبعة آلاف حديث، وهو أمر طبيعي جداً لا غرابة فيه.

ونستخلص من هذه اللفتة الاستدراكية أن النتائج التي أسفر عنها تتبع الأئمة
لأحاديث الشيخين هي الفوائد النقدية والمسائل الإسنادية التي يضمها الصحيحان لا أنهما
قد أخلا بشروطهما في أحاديثهما.

ومن هنا نجد شراح الصحيحين ممن تولى الإجابة على الدارقطني في انتقاداته يقولون:
هذا الانتقاد لا يضر في أصل الحديث، وإنما ذكره الشيخان في المتابعة، ويسع فيها ما لا
يسع في الأصول، أو لم يذكره الشيخان إلا لبيان الاختلاف، وليس بخاف على أحد أن
الإمام الدارقطني على علم تام بأن الشيخين لم يذكرهما معظم الأحاديث المعللة على سبيل
الاحتجاج⁽⁶⁾.

فإذا كانت الأمة - وعلى رأسها أهل الاختصاص من علماء الحديث - قد تلقت
الصحيحين بالقبول والتعظيم، جيلاً بعد جيل، وخلفاً عن سلف، من غير ريبة أو مرية، أو
ازدراء أو انتقاص⁽⁷⁾، لجلالة صاحبيهما، ورسوخهما في معرفة الحديث ورجاله، فما هي
مآلات الطعن فيهما؟

وقبل الإجابة عن السؤال، أودّ التنويه إلى أنّ الكشف عن النوايا أو الحكم على
أصحاب المقالات المناوئة للصحيحين ليست من أهداف البحث، وإنما المراد النقاش العلمي
الأكاديمي المبني على الأدلة العلمية والعقلية.

وأما الإجابة عن السؤال فتكمن في بيان جملة من النقاط، منها:

(6) الدكتور حمزة عبدالله المليباري، عبقرية الإمام مسلم: (ص/48-50). دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى
(1418هـ-1997م).

(7) ينظر: مسوغات ترك الاحتجاج بأحاديث الصحيحين عند الأصوليين مخالفة الحدائين لها، للدكتور أشرف محمود
عقلة بني كنانة: (ص/3) بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد سنة 2010م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

1/ أن الطاعنين في الصحيحين أو أحدهما على يقين من مصداقيتهما، الأمر الذي حملهم على نقدهما ومحاولة زعزعة تلك الثقة في أوساط المسلمين.

2/ أن النيل من الصحيحين يؤدي إلى نيل من الإسلام نفسه، ذلك أن نزع الثقة بهما هو هدمٌ لجانب كبير من أحكام التشريع، وبالتالي إهدار مصدرين من أهم مصادر الإسلام، والثورة عليهما، والتحرر منهما.

3/ أن إسقاط الصحيحين يؤدي إلى إسقاط للكتب والمصنفات الأخرى بالضرورة، فإنّ أحاديث الصحيحين التي طعن فيها أخرجها جمع من الأئمة قبل الشيخين وبعدهما.

4/ أن الطعن في الصحيحين يؤدي إلى الطعن في علماء الأمة على مرّ الزمان، وبخاصة أهل الاختصاص منهم، وأنهم عجزوا عن كشف الخلل في الكتابين.

تلك هي بعض مآلات الطعن في الصحيحين التي ظهرت لي، على الأقل عند عدد كبير ممّن سلك هذا المسلك، وسنرى من خلال مباحث المداخلة موقف طائفتين من الطاعنين في الصحيحين، وهما: الحداثيون والشيعة الإمامية المعاصرة⁽⁸⁾، لبيان استثمار الفكر الحداثي للمسلك الشيعي، والاستفادة منه لنقد أحاديث الصحيحين من جهة، والوقوف أيضاً على القيمة العلمية للنقد الشيعي للصحيحين من جهة ثانية، ومن ثم بيان قيمة الطعن الحداثي المبني على المسلك الشيعي.

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد أكدت فيها على تلقي الأمة للصحيحين بالقبول، مع ذكر مآلات الطعن فيهما، وأما المبحث الأول فضمته الكلام على موقف الشيعة والحداثيين من الصحيحين وصاحبيهما، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول لجوء الحداثيين إلى الفكر الشيعي، مع

(8) وهم المعنيون بالمبحث دون سائر فرق الشيعة المعاصرين. وتم اختيار المعاصرين منهم لاستيعابهم انتقادات أسلافهم على الصحيحين وزيادة، وللجراحة الكبيرة عندهم على نشر موقفهم عبر مختلف الوسائل، بسبب انتهاء الحواجز التي كانت تمنعهم من الصدع بها، وذلك بقيام أكثر من كيان شيعي، كما أنّ هذه الطائفة هي من أوائل من قدم انتقادات للسنّة عموماً. ينظر انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية، للدكتور لطفي بن محمد الزغير: (ص/3) بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد سنة 2010م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

عرض أمثلة مختارة في ذلك، ونقدها نقدا علميا، ثم ختمت البحث بذكر نتائجه وجملة من المقترحات والتوصيات، وسأبدل جهدي ليتصف البحث بالهدوء، وأن يكون دائرا في إطار فحص الأفكار وتقويمها، معرضا عن لمز أصحاب تلك الأفكار، فأقول وبالله تعالى التوفيق.

المبحث الأول: موقف الشيعة والحدائين من الصحيحين وصاحبيهما.

المطلب الأول: موقف الشيعة من الصحيحين وصاحبيهما.

لا يمكن بيان موقف الشيعة من الصحيحين أفضل ممّن ينتسب إلى هذه الطائفة، ولذلك سأترك المجال لعالم شيعي معاصر ليبيدي عن موقف طائفته من الكتابين وصاحبيهما، يقول الشيخ محمد صادق النجمي⁽⁹⁾: "لو دقق الباحث في كلّ ما قاله ناثرو المدح والإطراء على الصحيحين، ولو استمع المرء إلى ما نقله علماء العامة⁽¹⁰⁾ من الكرامات والأحلام حول البخاري ومسلم وكتابيهما، ولو أمعن القارئ في ما يكتبه علماء العامة بشأنيهما، وبشأن كتابيهما لتجلّت له شخصية البخاري ومسلم وعلو مرتبتهما بحيث إن لم يعدّهما معصومين لا يشكّ أبدا في تقواهما وعدالتهما وورعهما ووثاقتيهما، وكذا لا يرتاب أبدا في صحّة كتابيهما، وكذلك تتجسّد لديه حقيقة مقولة بعض العلماء في الصحيحين من أنّه ما تحت أديم الأرض كتاب أصحّ منهما، وإنّ الرسول ع قد نسب كتاب البخاري إلى نفسه واعتبره كتابه، وهكذا تتجسّد له هذه الأمور جليّة بحيث لا يمكن نقضها وتغييرها والخذشة فيها"⁽¹¹⁾.

ولا شك أنّ ما ذكره الشيخ مبالغ فيه، نعم نقولها بكل قوة وجدارة: ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من الصحيحين، إلّا أنّ هذا الحكم كما تقدّم بيانه أغلبي، وإلا فقد انتقد جمع من الأئمة طائفة من الأحاديث فيهما، والشيخ النجمي نفسه أورد في كتابه

(9) هو أحد علماء الحوزة العلمية في (قم)، موطنه آذربيجان الإيرانية، اشتهر بكتابه (أضواء على الصحيحين). لم أعثر على ترجمة مستوفية للنجمي، وما ذكرته مأخوذ من كتاب: الجهالات المسطورة في كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة"، لمحمد أحمد رفيق: (ص/70). دار الكتب العلمية بيروت، قدم له الشيخ مصطفى رفعت نور الدين.

(10) يعني بهم أهل السنة والجماعة.

(11) أضواء على الصحيحين: (ص/81-82). مؤسسة المعارف الإسلامية قم إيران، الطبعة الأولى (1418هـ).

(أضواء على الصحيحين) نصوصا لبعض علمائنا في التعقب على الصحيحين، محتجا بها على أهل الحديث.

وأما ما ذكره عن عصمة الشيخين فلا أحد من العامة - على حدّ تعبيره - يعتقد هذا الاعتقاد، كيف وقد ألف ابن أبي حاتم الرازي كتابه الشهير في الردّ على أخطاء البخاري وقعت في مواضع من تاريخه، جمع فيه تعقبات أبيه وأبي زرعة الرازي، ممّا يدلّ أنهما تعقبا التاريخ الكبير كاملا⁽¹²⁾، مع بيان الصواب.

وفي المقابل نجد أن من علماء الشيعة من يدعون أنّ المهدي المنتظر عندهم قد شاهد كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني بأكمله واستحسنه، وأنّ كلّ ما فيه بلفظ روي، فهو مروى عن الصاحب عليه السلام بلا واسطة، وأنّ جميع أخباره حق واجب العمل بها⁽¹³⁾.

ثم يواصل الشيخ النجفي كلامه فيقول: "ولكن بمجرد دراسة مختصرة إجمالي فيهما تتجلى الحقائق التي تكمن خلف أستار الوهم والخيال، وينكشف للباحث أنّ - في مقابل تلك الفضائل والكرامات المنقولة في شأن البخاري ومسلم، والغلو الذي طالما حوَصر بين الخيال الوهم - هناك علماء من أهل السنة أنفسهم قد نظروا إلى الصحيحين نظرة المحقق البَحّاثَة، فوضعوا ما احتواه الصحيحان على طاولة التشريح، ووازنوها بالمعيار الواقعي، وخرجوا بعد ذلك بالنتيجة التالية: إنّ بعض أحاديث الصحيحين من جهة الإسناد، وبعضها الآخر من جهة المتن، مرفوضة ومخالفة للأصول العلمية والدينية.

(12) ومن فائدة كتاب (بيان خطأ البخاري في تاريخه) أنّ كلّ ما في التاريخ ممّا لم يعترضه الرازيان فهو على ظاهره من الصحة بإجماعهم؛ ذلك أنّ البخاري والرازيين من أكابر أئمة الرواية، وأوسعهم حفظا، وأثقبهم فهما، وأسدهم نظرا. ينظر مقدمة الكتاب: (ص/ج). مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (1985م).

(13) ينظر رياض العلماء وحياض الفضلاء، لميرزا عبدالله أفندي الأصبهاني: (261/2). تحقيق أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم إيران (1403هـ). وقد عدّ المجلسي القول بعرض الكافي على المهدي مجازفة، إلّا أنّه يقر بأنّ الكافي وغيره قد نال مباركة المهدي، حيث قال: "ما جزم به بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضا على القائم عليه السلام، لكونه في بلد السفراء فلا يخفى ما فيه، نعم عدم إنكار القائم وآبائه صلوات الله عليهم، وعلى أمثاله في تأليفاتهم ورواياتهم، ممّا يورث الظن المتاحم للعلم بكونهم عليهم السلام راضين بفعلهم، ومجوزين للعمل بأخبارهم". مرآة العقول: (22/1).

وهناك آخرون أيضا من علمائهم أزاحوا حجب العصبية عن بصائرهم، ونظروا إلى شخصية البخاري ومسلم بمنظار الواقعية، وأصبحت نظرهم تماما على عكس الفئة الأولى المغالين، الذين رَووا أنَّ رسول الله ﷺ بلغ سلامه إلى البخاري.

هذا ما تكشفه هذه الصفحات التالية لذوي العقول والأبصار من بيان الحقيقة عن ماهية الصحيحين ومؤلفيهما، وتوضح الصورة الواقعية لهما ومؤلفيهما⁽¹⁴⁾.

وكلام الشيخ النجمي يكشف عن تناقض عجيب، وإلا كيف ينسب لعلماء السنة - انطلاقا من تصرفاتهم تجاه الصحيحين فيما تقدم من قوله - أنَّ النبي ﷺ قد نسب كتاب البخاري إلى نفسه واعتبره كتابه، بما أنَّ منهم من اعترض على بعض الأحاديث أخرجها الشيخان⁽¹⁵⁾.

ويستمر الشيخ النجمي في نقل أقوال طائفة من علماء السنة في نقد بعض أحاديث الصحيحين، ثمَّ يقول: "وأما ما نراه ونهّب إليه حول الصحيحين ومحتوياتهما، فهو مطابق لرأي هذه الفئة الأخيرة من أهل السنة⁽¹⁶⁾، وإنّا وإياهم متفقون في العقيدة بالنسبة إلى هذا

(14) المرجع السابق: (ص/82).

(15) مع التنبيه على أنَّ الأئمة أمثال الدارقطني وغيره لم ينتقدوا حديثا اتفق عليه الشيخان البتة.

(16) ذكر منهم محمد بن يحيى الذهلي، وأبا زرعة الرازي، والنووي، وابن حجر، والباقلاني، ومحمد عبده، وأحمد أمين. وليس هذا مقام ومجال لعرض كلامهم والتعليق عليه، وإنما سأقتصر على ذكر ما نقله عن مسلمة ولم ينسبه، معتمدا على تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، حيث قال: "وأما ما قاله مسلمة في البخاري وكتابه الصحيح، فإنّه يعتبر تأليف البخاري للصحيح عملا خلافا وسيئا، وحسب المصطلح إنّ البخاري قد ارتكب سرقة علمية، وهذا ممّا يحطّ من شخصيته العلمية والخلقية، ويسقط قيمته والاعتبار بكتابه، ويضعهما في موضع بين القبول والردّ. يقول مسلمة: ألف علي بن المديني [شيخ البخاري] كتاب العلل وكان ضنينا به، [ومهتما به كلّ الاهتمام لكي لا تناله الأيدي]، فغاب يوما في بعض ضياعه [خارج المدينة] فجاء البخاري [منتهزا الفرصة] إلى بعض بنيه ورغبه بالمال على أن يرى الكتاب [العلل] يوما واحدا، فأعطاه له فدفعه [البخاري] إلى النساخ فكتبه له ورده إليه، فلما حضر علي [وجلس في مجلسه] تكلم بشيء، فأجابه البخاري بنص كلامه مرارا ففهم القضية [استنساخ الكتاب] واغتنم لذلك فلم يزل مغموما حتى مات بعد سير، واستغنى البخاري عنه بذلك الكتاب [عن البحث والتنقيب في الأحاديث]، وخرج إلى خراسان ووضع كتابه الصحيح فعظم شأنه وعلا ذكره".

هكذا نقل الشيخ النجمي كلام مسلمة من كتاب تهذيب التهذيب، وبين معكوفتين زيادات من النجمي على ما أورده الحافظ ابن حجر من كلام مسلمة هذا، ولا شك أنّ إيراد تلك الزيادات من دون التنبيه أنّها ليست ممّا نقله الحافظ عن

الموضوع، ولكن نرى أنّ في محتويات الصحيحين، وكذا ضمن الأحاديث الصحيحة التي نقلها في شتى الأبواب: إنّ الأحاديث الغير صحيحة والضعيفة يبلغ عددها فوق ما عدّه ابن حجر كم نقل عنه الحفاظ، قال: إنّها لا تتجاوز المائة وعشرة أحاديث ضعيفة من جهة المتن. ونرى أيضا أنّ في إسناد الصحيحين ورجالهما أشخاصا ضعافا وغير موثوقين أكثر ممّا نقل ابن حجر عن الحفاظ وعلماء فن الرجال، من أنّ ضعفاء رواّتها يبلغ الثلاثمائة شخص⁽¹⁷⁾.

ويؤيد الشيخ النجمي رأيه في الصحيحين بالأدلة التالية:

1- "ضعف بعض رجال الصحيحين، وإثمهم غير موثّقين في علم الرجال.

2- العصبية الشديدة التي تحلّى بها مؤلفا الكتابين.

3- الفترة الزمنية الطويلة الممتدة بين زمن صدور الحديث وتاريخ تدوينه، مع النّظر إلى دواعي وأسباب الجعل والوضع.

4/ تقطيع بعض الأحاديث عند البخاري تمثّيا لذوقه ورأيه.

5/ النقل بالمعنى، كما يلاحظ في صحيح البخاري.

6/ تميم وتكميل صحيح البخاري بوسيلة الآخرين.

7/ ملاحظة كثرة الأحاديث المخالفة للأدلة العقلية والدينية فيهما".

مسلمة تدليس، ثم إنّ الشيخ النجمي لم ينقل تعليق الحفاظ على كلام مسلمة، إذ تعقب الحفاظ كلام مسلمة بقوله: "قلت: إنّما أوردت كلام مسلمة هذا لأبين فساده فمن ذلك إطلاقه بأن البخاري كان يقول بخلق القرآن، وهو شيء لم يسبقه إليه أحد، وقد قدمنا ما يدل على بطلان ذلك، وأما القصة التي حكاهما فيما يتعلق بالعلل لابن المديني، فإنّها غنية عن الرد لظهور فساده، وحسبك أنّها بلا إسناد، وأن البخاري لما مات علي كان مقيما ببلاده، وأن العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري، فلو كان ضنينا بها لم يخرجها، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة والله الموفق". تهذيب التهذيب: (59/9). مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولى (1326هـ). ولست بحاجة إلى التعليق، فما أورده الحفاظ فيه البيان الكافي.

(17) المرجع المتقدم: (ص/90-91).

ثم قال: "هذه ملاحظتنا على الصحيحين، وهي تؤيد ضعفهما، وتوضّح وهن أحاديثهما، ولا يمكن لأيّ محقّق وبخّائة الاغماض عن هذه الموارد"⁽¹⁸⁾.

تلك هي أدلة الشيخ النجّمي على ضعف الصحيحين وسقمهما، وقد تناول كلامه الطعن في شخص الشيخين، وجملة من أحاديث مصنفيهما، بالإضافة إلى إلقاء شبهة حول تأخر تدوين الصحيحين، وصنيع البخاري خاصة في كتابه، من الرواية بالمعنى، وتقطيع الحديث على الأبواب، وقد ظهر من كلامه السابق أنّه يرفض الصحيحين جملة وتفصيلاً، حيث لم يقنع بعدد الأحاديث التي انتقدت على الشيخين، كما لم يقنع أيضاً بعدد الروايات الذين تُكلم فيهم من رجال الصحيحين، بل حشد الأدلة من أجل إسقاط الصحيحين وصاحبيهما.

ولا شكّ أنّ الأدلة التي أتى بها الشيخ النجّمي لإسقاط الصحيحين إنّ هي إلاّ شبهات، قد تناولها أهل العلم بالرد والتفنيد، وليس هذا مجال ذكرها لطولها، ثمّ لكون موضوع البحث لا يتناول الرد على شبهات الشيعة في الطعن في الصحيحين، كما أنّ جمعا من الأساتذة بهذا الملتقى المبارك ردّ عليها بما يغني عن التكرار، وإنّما الغرض بيان اعتماد الحدائث على تحريرات الشيعة للنيل من الصحيحين.

(18) المرجع نفسه: (ص/91).

المطلب الثاني: موقف الحدائين من الصحيحين وصاحبيهما.

سأترك المجال أيضا لكاتب من الكتّاب المعاصرين الذي ينهج نهج الحدائين، ليوضح لنا بموقف طائفته من الصحيحين وصاحبيهما، فهو من دون شك عبّر عن عقيدة رفقاء دربه في الصحيحين، ولم أختَر هذا الكاتب لما تبوأ من مكانة علمية رفيعة بين قومه، وإنما من أجل قرب صدور كتابه، ولما أحدث كتابه من بلبلة أوساط عوام الناس والطلبة المبتدئين، وإلا فإنّ ما أورده في كتابه من شبهات حول الصحيحين ومؤلفيهما أهون من بيت العنكبوت، فإنّه لم يأت بجديد، بل هو مستثمر جيد لشبهات المستشرقين وغيرهم، وسأركز في المبحث الموالي على بيان اعتماده على الشيعة في الطعن على الصحيحين، وقبل ذلك أورد هنا ما خطت كسبت يمينه وما خطّه قلمه من كلام في النيل من الصحيحين.

يقول رشيد أيلال: "من الكتب التراثية التي لقيت انتقادا كبيرا منذ تأليفها كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»⁽¹⁹⁾، الشهير بالجامع الصحيح أو صحيح البخاري، حيث أنجزت العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات التي تناولته بالانتقاد، لإبراز الأحاديث والآثار الواردة فيه، سيما الأحاديث المناقضة للعقل والعلم والقرآن، والأحاديث المنحولة والمأخوذة من الإسرائيليات، وغيرها من البحوث التي صار معها «صحيح البخاري» من أكثر الكتب إثارة للجدل على مرّ التاريخ الإسلامي"⁽²⁰⁾.

هكذا يرى رشيد أيلال أن صحيح البخاري كتابا مريبا، لما شمل على أحاديث يرفضها العقل، ولا تتوافق مع العلم والحقائق الواردة في القرآن الكريم، وإنما أخذها البخاري من اليهود، ممّا أدى إلى كثرة الانتقاد، ليرسم في ذهن القارئ أنّ صحيح البخاري كتاب ملقّق، وبعيد عن الموضوعية.

(19) قد يقول قائل إنّ رشيد أيلال لم يطعن في صحيح مسلم، فلماذا أقحمته مع صحيح البخاري؟ فأقول إنّ صنيع رشيد أيلال ينم على ذكاء، فهو لم يكلف نفسه عناء نقد الصحيحين، لعلمه بأنّ صحيح مسلم يسقط مع سقوط صحيح البخاري، ولهذا ركّز في طعنه على صحيح البخاري، وأعرض عن صحيح مسلم، ولا شك أنّ الطعن يطاله أيضا.

(20) صحيح البخاري نهاية أسطورة: (ص/8). دار الوطن الرباط، الطبعة الأولى (2017م).

ثم يسمر رشيداً قائلاً: "ورغم الحملة القوية التي واجهها صحيح البخاري من حيث انتقاد مضامين الأحاديث الواردة فيه، من حيث انتقاد بعض رجاله الذين روى عنهم مؤلف الكتاب أحاديثه، ومن حيث الانتقادات التي وجهت لمحمد بن إسماعيل البخاري نفسه، إلا أنّ فئة من الشيوخ والفقهاء والمحدثين ظلت في مجملها متمسكة بالجامع الصحيح على أساس أنّ كلّ ما فيه صحيح، وأنّه أصحّ الكتب بعد كتاب الله، بل تحمل سلاح التفسيق والتكفير والزندقة في وجه كلّ من ينكر أحاديث في هذا الكتاب، أو يوجّه إليها سهام انتقاداته، حتى لو عارضت متونها كتاب الله الموحى إلى نبيّه، فصار لدينا كتاب فوق النقد، وفوق العلم، وفوق العقل، بل فوق القرآن نفسه لدى معظم الشيوخ مع كامل الأسف"⁽²¹⁾.

واضح جداً أنّ رشيد يعتبر على الإمام البخاري إخراجه في كتابه أحاديث لم يعجبه مضمونها، كما سجل ملاحظاته المنتقصة لرجال أسانيد الكتاب، وهو يشير أيضاً إلى أنّ كثيراً من المشايخ والفقهاء والمحدثين سبب في استمرار الاغترار بصحيح البخاري.

ويستمر قائلاً: "وأنا كغيري من الباحثين توجهتُ في بداياتي إلى التنقيب في هاته الأحاديث المروية في صحيح البخاري، فوجدتُ أنّ المئات منها تحبل بكوارث خطيرة، فمنها ما يسيء إلى مقام الألوهية، ومنها ما يسيء إلى مقام النبوة، ومنها ما يسيء إلى مقام الإنسان نفسه - والمرأة على وجه الخصوص -، إلى أن لمع في تفكيري سؤال بخصوص أصالة كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، الشهير بصحيح البخاري، ليزر السؤال حول من ألف صحيح البخاري؟! هذا السؤال المحوري قد يبدو في أول وهلة سؤالاً بليداً وعجيباً، لأنّ مؤلف صحيح البخاري معروف وهو الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، لكن بعد قراءة هذا البحث... ستتضح... مشروعية السؤال الذي طرحناه لإسقاط أسطورة صحيح البخاري من برجها المبني على خرافة تقديس الرجال، ورفعهم إلى مكانة تفوق مكانة الأنبياء"⁽²²⁾.

(21) المرجع السابق.

(22) المرجع نفسه: (ص/9).

يؤكد رشيد على احتواء صحيح البخاري على أحاديث لا يشكُّ في سقوطها؛ والحجة عنده مساسها بالذات الإلهية ومقام النبوة بالدرجة الأولى، كما ركز على إثارة شريحة عريضة في المجتمعات الإسلامية وهي المرأة، فنسب لصحيح البخاري روايات تسيء إليها، ليصل في النهاية إلى نتيجة أوماً إليها بسؤال قد يراه الكثير بليداً وعجيباً، وهي أنّ صحيح البخاري أكذوبة حُقِّ لها أن توصف بالأسطورة نسبت لرجل اسمه: محمد بن إسماعيل البخاري.

ومّا قال أيضاً: "وقد أفردتُ فصلين كاملين من هذا الكتاب لمناقشة ما أطلقتُ عليه آفة تدوين الحديث وآفة علم الحديث، لنقف جميعاً على عيوب هذا الذي يُطلق عليه «علم الحديث»، كمدخل أساس لمناقشة العلاقة التي تربط الشيخ البخاري بكتاب الصحيح المنسوب إليه، كما أفردت فصلاً آخر لإبراز الأساطير التي نسجت حول كتاب الجامع الصحيح للبخاري، وحول الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، وقد وقفنا عليها لتمحيصها، وإبراز تفاهتها وتهافتها لنخلص إلى باقي فصول كتابنا، ونقوم بعرضٍ وتشريحٍ للمخطوطات الموجودة بين أيدينا لصحيح البخاري، وما قاله أئمة الجرح والتعديل من الحفاظ والمحدثين «أهل الاختصاص» بخصوص هاته النسخ المخطوطة، لنقف على حقائق صادمة تمّ تغييرها أو إخفاؤها بشكل خطير من طرف هؤلاء الشيوخ، ونخلص في النهاية إلى أنّ هذا الكتاب بشكله الحالي مؤلفه مجهول، ولا تربطه أيّ علاقة بالشيخ البخاري"⁽²³⁾.

بعد عرض كلام رشيد أيلول حول صحيح البخاري ومصنّفه، يمكن القول أنّ كتابه جامع في هذا الباب، فلم يترك طعنا في البخاري إلا وأتى به، ليصل إلى مراده وهو إسقاط الصحيح الجامع دفاعاً عن السنة والإسلام، وسيأتينا الرد على ما أورده رشيد عند الكلام عن لجوء الحداثيين إلى الفكر الشيعي في المبحث الثاني.

والنتيجة التي تسجل في ختام هذا المبحث بمطلبه هي: أنّ كلاً من الشيعة والحداثيين المعاصرين يسعون من أجل الطعن في الصحيحين وصاحبيهما، للوصول إلى إسقاطهما ونزع الثقة بهما.

(23) المرجع السابق: (ص/9).

المبحث الثاني: استثمار الحدائين للفكر الشيعي وذكر أمثلة على ذلك.

المطلب الأول: استثمار الحدائين للفكر الشيعي وأسبابه.

قبل الكلام حول اعتماد الحدائين على الفكر الشيعي، واستثماره من أجل الطعن في الصحيحين، أود التنبيه على أنّ من عادة الحدائين تلقف الأفكار، يقول الدكتور مصطفى الجباري في معرض كلامه عن الفكر الحدائي: "ينقب في التراث العربي الإسلامي، وكلما عثر على شذوذ في نظرية المعرفة من داخل الفكر العربي الإسلامي إلا وتبناها، ومجد المنهج الذي تجرأ على تكسيورها ونقضها، جاعلا من أقطابها ورموزها نماذج تنويرية، يجب ترسم منهجها لتخليص الفكر الإسلامي من هيمنة جموده ورجعيته، والعمل بالحديث الشريف من منطلق الرؤية الحدائية المتطرفة عامل من عوامل الجمود، لأنّه حسب تقديرها مسلك يبني اختياراته الفكرية والمنهجية خارج إطار الرؤى التنويرية، التي هي المعول الاستراتيجي لإخراج واقع الحضارة العربية الإسلامية من ورطة التخلف والاستبداد"⁽²⁴⁾.

من أجل ذلك أخذ الكاتب الحدائي "يقلب صفحات التاريخ، ويجيل نظره في مكونات التراث، يبحث فيها عن ملاحئ يلتجئ إليها عسى ولعل يجد في إحداها مأوى مناسباً له، فكان وقوفه على التراث بحثاً عن مسوغات لفكره الذي تبناه واتّخذه مسبقاً؛ ومن هنا لم يكن التراث مكوناً لفكره، بل كان ملجأً يبحث فيه عن مسوغات هذا الفكر...
حمائية له في حربه مع الخطاب الإسلامي"⁽²⁵⁾.

ومن الحقائق التي لا ينبغي أن تغفل أيضاً: هي أنّ المذهب الشيعي الإمامي وإن عُدّ من أكثر المذاهب التي لجأ إليها الحدائون أثناء عملية التنقيب في التراث لتبرير معتقداتهم في الصحيحين، إلا أنّه "في الوقت ذاته لا يمكن اعتبار الشيعة مصدراً معرفياً للحدائنة العربية، فهم - أي الحدائون - وإن استشهدوا بكلام الشيعة ومواقفهم من الصحابة ومن الحديث

(24) نقد القراءة الحدائية للدين والتراث: (ص/137). مؤسسة الإدريسي الفكرية للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء المملكة المغربية، الطبعة الأولى (2016).

(25) الحدائنة وموقفها من السنة، للدكتور الحارث فخري عيسى عبد الله: (ص/86). دار السلام للطباعة والنشر مصر، الطبعة الأولى (1434هـ-2013م). كما ذكر أن كثيراً من الحدائين استقوا معلوماتهم عن الشيعة خلال المصادر الغربية والدراسات الاستشراقية. (ص/88).

النبي ومن أهل السنة ومن السلطة في الإسلام وغيرها، إلا أنهم لجأوا إلى هذا الفكر يبحثون فيه وينتقون منه ما يوافق رغباتهم بعد تشكّل وتكوّن مواقفهم، وعند وجود ما يخالفها في الفكر الشيعي تجدهم يرفضون هذا الفكر ويناصبونه العدا، خاصة بعد الثورة... في إيران وتوليها الحكم هناك، فكانوا من أشدّ المعارضين والنايدين لهذا الخطاب⁽²⁶⁾.

يقول الدكتور فخري عيسى عبد الله: "وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ وقوفهم موقف الاستشهاد من الفكر الشيعي ما هو إلا ممارسة انتقائية لما في هذا الفكر، وقد سبق الحدائين العرب إلى هذا الاستشهاد المستشرقون في دراساتهم للفكر الإسلامي، والذي امتدّت طوال قرون من الزمن، فسار الحدائون العرب على نهج أسلافهم من المستشرقين وحدائبي الغرب بالوقوف على هذا الفكر، فأخذوا منه ما يعارض منهج وفكر أهل السنة مستشهدين به، وبالشاذ والمستبعد من الفكر الإسلامي عموما"⁽²⁷⁾.

ولكي تكتمل الصورة حول لجوء الحدائين إلى فكر الشيعي واستثماره مسلكا للطعن في الصحيحين، أذكر أسباب ذلك ومظاهر تأثيرهم به.

فأمّا الأسباب، فيأتي في مقدمتها تحقّق غرض الحدائين من كتابات الشيعة وهو الطعن في الصحيحين، ممّا يغني الحدائي عن إضاعة الوقت واستثماره في محاولة إيجاد حجج أخرى للنيل من الصحيحين.

ومن الأسباب التي دعت الحدائين إلى اللجوء إلى الفكر الشيعي: التأويل الباطني للنصوص، فمسألة الظاهر والباطن كما يذكر طيب تيزيني لم تُستنبط عند جمع من المفسرين والمؤولين والفقهاء وأصحاب المذاهب مثل الشيعة والصوفية من البحث في النص القرآني والحديثي والتمعن فيه، ويرى أنّ مسألة (الظاهر والباطن) مع مسألة (التأويل) فيهما إشارات وأحيانا تأكيدات ضمنية تحثُّ على ضرورة أخذها بعين الاعتبار، من حيث هي لدى

(26) المرجع السابق: (ص/86-87).

(27) المرجع نفسه: (ص/87).

الباحث، أو التمعن في النص المذكور، فغلوّ الشيعة في التفسير الباطني للنصوص كان سببا للجوء الحدائين إليهم⁽²⁸⁾.

وأما مظاهر تأثر الحدائين بالفكر الشيعي فمنها الآتي:

أ - تبني العديد من مقالات شيعة تجاه أهل السنة ومعتقداتهم، وتعميمها على أئمة الإسلام.

ب - أخذ المقولات الشيعية المناوئة لأهل السنة على أئمة صحيحة وثابتة، دون إعمال أي نقد عليها أو تطبيق مناهجهم النقدية فيها.

ت - الالتقاء الفكري مع الشيعة في كسر الحواجز وإبعاد التقديس عن رموز ومقدسات الإسلام عند أهل السنة، والمتمثل فيما يلي:

1/ الطعن في القرآن والتشكيك في سلامة المصحف من التحريف والنقص.

2/ عدم قبول الحديث النبوي عند أهل السنة والاطعن في صحاح السنة.

3/ رفض مسألة عدالة الصحابة ٧.

4/ القول باغتصاب السلطة في الإسلام...

5/ رفض مسألة الإجماع وأئمة سلاح بيد السلطة.

ث - الالتقاء معهم في الاستغراق في إعمال العقل في النص تأويلا بعيدا حتى وإن ناقض الظاهر⁽²⁹⁾.

(28) ينظر النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة: (ص/306)، والحدائنة وموقفها من السنة: (ص/87).

(29) ينظر الحدائنة وموقفها من السنة: (ص/88-89).

المطلب الثاني: أمثلة على استثمار الحدائين للفكر الشيعي.

إنّ من جوانب اعتماد الحدائين على الفكر الشيعي أخذهم من مصادرهم، وسأقتصر على ذكر مثالين لضيق الوقت، ولعلي أستهل هذا المطلب بمثال هو في غاية الوضوح والخطورة يبين مقصد الحدائين من استثمار الفكر الشيعي.

المثال الأول:

يشيد جمال البنا بالفكر الشيعي حينما يطعن في الصحابة ناقلي السنة، الأمر الذي يؤدي إلى هدم الصحيحين، ومن ورائهما كتب السنة قاطبة، حيث يقول عن الشيعة:

"يضربون صفحا عن الأحاديث التي جاءت عن أبي هريرة وعائشة وهو قرابة نصف الأحاديث... إنّ الشيعة لا يؤمنون بحديث المارقين عن الدين، ولا الدعاة إلى الضلال المبين، ولا بحديث المنافقين كابن هند والناطقة... وحاشى لله أن تؤمن الشيعة بأهل الضلال المبين وتركن إلى المحال كما فعل غيرهم، فاحتجّوا بكل من تشرف برؤية النبي وإن كان عدوه وطريده كمروان، أو كان من المؤلفة قلوبهم كأبي سفيان، أو كان من الكذّابين كأبي هريرة، أو كان من المنافقين كالمغيرة"⁽³⁰⁾.

واضح جدا من اتخاذ جمال البنا الطعن في الصحابة، وهذا من أهمّ جوانب استشهاد الحدائين بالفكر الشيعي، وما ذلك إلا لنزع التقديس عن الحديث النبوي عموما من خلال الطعن في ثقة ناقله الأوّل، الذين رووه لمن بعدهم من التابعين، ووصولاً إلى نزع التقديس عن القرآن الكريم نفسه، لأنّ جامعيه نفس ناقلي الحديث النبوي الشريف⁽³¹⁾.

المثال الثاني: قال رشيد أيلال: "سور آخر يعتبره عباد التراث الديني بمثابة الحصن المنيع الذي يُحصّنون به صحيح البخاري، وهو أنّ الأمة الإسلامية تلقت هذا الكتاب بالإجماع، وأنّ الأمة الإسلامية تعتبر أنّ كلّ ما في صحيح البخاري صحيح لا غبار عليه، وهي مجمعة على هذا وبالتالي من أنكر حديثا من أحاديث البخاري فمأواه جهنم وبئس

(30) نحو فقه جديد: (28-24/2). دار الفكر الإسلامي القاهرة.

(31) ينظر الحداثة وموقفها من السنة: (ص/89-90).

المصير... والحقيقة التي لا تقبل الجدل... هي أنّ رواية الإجماع حول صحيح البخاري ليست إلا كذبة من الكذب الكثير، الذي تعجّ به كتب التراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهاته الأسطورة التي وجب أن ننسفها نسفاً، بنقول من كتب التراث نفسها، والتي يقدسها هؤلاء الشيوخ الذين تمكنت منهم الوهابية... فسخرتهم للدفاع عن باطلها، فكان الثمن غالياً، وهو تشويه الإسلام السمح الداعي إلى استعمال العقل والمنطق، والتفكير والتدبير، بدل التقليد الأعمى غير المتبصر.

ولإسقاط الخرافة يكفي أن يعلم أيّ إنسان أنّ الشيعة - وهم نسبة مهمة من المسلمين - لا يؤمنون بصحيح البخاري، ويكذبون كل ما جاء فيه، فأين هو الإجماع إذن؟⁽³²⁾.

سبق القول بأنّ علماء الحديث أنفسهم هم أول من تتبع الصحيحين وانتقدوا طائفة من أحاديثهما، بما لا حاجة إلى المزيد في هذا الباب أو إعادته في هذا الموضوع، والذي يعيننا هنا أنّ رشيد أيلال اعتمد بالدرجة الأولى على الفكر الشيعي للطعن في صحيح البخاري، بحيث لو اكتفى بذلك حجة لسقط صحيح البخاري، وهذا من دون ريب ناتج عن ثقة تامة في هذا الفكر.

فظهر ممّا تقدّد أنّ الفكر الحدائثي يستثمر المسلك الشيعي، مستفيداً من وجهته لإبطال أحاديث الصحيحين، مستهدفاً إزالة قدسية السلطة المرجعية للحديث النبوي الشريف، ليصل بذلك إلى تحرير العقل المسلم من هيمنة سلطة الوحي⁽³³⁾، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(32) صحيح البخاري نهاية أسطورة: (ص/130).

(33) ينظر نقد القراءة الحدائثية للتراث، للدكتور مصطفى الجباري: (ص/138).

خاتمة

بعد هذه النظرة في تعامل الفكر الحدائى مع المسلك الشيعى، يمكن تسجيل أهم النتائج والتوصيات على النحو التالى:

أولاً: الحدائة ليست فكراً عبثياً، بل هى مشروع أيدىولوجى له أهدافه التى يناضل من أجل تحقيقها مستخدماً أسلحته الفكرية، ومنها: الفكر الشيعى.

ثانياً: لا يوجد إبداع فى الفكر الحدائى، فهو ينقب فى التراث العربى الإسلامى، وكلما عثر على شذوذ فى نظرية المعرفة من داخل الفكر العربى الإسلامى إلا وتبناها.

ثالثاً: وقوف الحدائىين موقف العداء من الصحىحين لاحتوائهما على ما صحّ من أحاديث تناولت جوانب الحياة فكانت أكثر ملامسة لواقع الناس المعاش.

رابعاً: اعتماد المسلك الشيعى من الحدائىين لما ورد فيه من الطعون فى عدالة الصحابة حملة السنة ورواتها، ممّا يؤدى إلى الطعن فى الصحىحين وكتب السنة عموماً.

وممّا يوصى به الباحث الاستمرار فى عقد ملتقيات وندوات لمناقشة الفكر الحدائى وغيره تجاه الصحىحين والسنة عموماً، وكذا العمل على دعم تخصص الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة بمادة حول الفكر الحدائى وموقفه من السنة.

وصلى الله على سيّدنا وتبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع

1. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة للإمام أبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة، تحقيق ودراسة رضا نعيان معطي، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ-1988م).
2. أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجفي، مؤسسة المعارف الإسلامية قم إيران، الطبعة الأولى (1418هـ).
3. الإلزامات والتتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، دراسة وتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية (1405هـ-1985م).
4. انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية، للدكتور لطفي بن محمد الزغير، بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد سنة 2010م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
5. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولى (1326هـ).
6. جامع بيان العلم وفضله للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (1414هـ-1994م).
7. الجهالات المسطورة في كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة"، لمحمد أحمد رفيق. دار الكتب العلمية بيروت، قدم له الشيخ مصطفى رفعت نور الدين.
8. الحدائث وموقفها من السنة، للدكتور الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام للطباعة والنشر مصر، الطبعة الأولى (1434هـ-2013م).
9. رياض العلماء وحياض الفضلاء، لميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، تحقيق أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم إيران (1403هـ).
10. سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (1421هـ-2000م).

11. صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال. دار الوطن الرباط، الطبعة الأولى (2017م).
12. عبقرية الإمام مسلم للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (1418هـ-1997م).
13. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.
14. مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، درا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الثالثة (1426هـ-2005م).
15. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، لمحمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية طهران (1375هـ).
16. مسوغات ترك الاحتجاج بأحاديث الصحيحين عند الأصوليين مخالفة الحدائين لها، للدكتور أشرف محمود عقلة بني كنانة، بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد سنة 2010م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
17. مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (1985م).
18. مكانة الصحيحين للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة القاهرة، ط الأولى (1402هـ).
19. نحو فقه جديد، جمال البنا دار الفكر الإسلامي القاهرة.
20. النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، طيب تيزيني، دار الينايع دمشق (1997م).
21. نقد القراءة الحدائية للدين والتراث، لمصطفى الجباري، مؤسسة الإدريسي الفكرية للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء المملكة المغربية، الطبعة الأولى (2016).